



بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس 27

دلالات ضافية للأمر

الأمر في الاصطلاح يدلّ على الطلب المقرون بالوجوب، غير أنّه قد يكون له دلالات أخرى في سياقات معيّنة، ومنها:

نفي الحرمة بعد التحريم :

إذا ورد الأمر بعد تحريم شيء، فقد يُفهم من ذلك رفع للتحريم بدلاً من الطلب الجدي. در مثل هذه الحالة، يبقى الأمر دالاً على الطلب من ناحية الدلالة التصوّرية، لكن يظل المعنى غير واضح بين الأمر بالطلب يا مجرد رفع التحريم، مما يجعل المدلول التصديقي مجملاً.

وجوب القضاء على الفعل الموقّت :

إذا أمر الشارع بأداء فعل في وقت محدّد (مثلاً الصلاة عند أوقات معيّنة)، فهناك احتمالان: أمر واحد للفعل المقيّد بالوقت :في هذه الحالة، يكون الأمر مرتبباً بالأداء ضمن الوقت فقط، ولا يستلزم القضاء إذا فات الوقت إلا بأمر جديد.

أمران مضمّنان في أمر واحد :أحدهما للإتيان بالفعل على الإطلاق، والآخر لإيقاعه في الوقت المخصص، وإذا فات الوقت بقي الأمر بالأداء مطلقاً. إثبات هذا الاحتمال يتطلب قرينة خاصة، وإلا فيبقى الأصل وحدة الأمر.

دلالة الأمر بالأمر :

عندما يأمر شخص شخصاً آخر بأمر أن يبلغ ثالثاً أن يقوم بفعل معين، فهل يعدّ ذلك أمراً مباشراً للطرف الثالث؟ إذا كان كذلك، فإنّ الطرف الثالث ملزم بالفعل بمجرد علمه، ولو قبل التبليغ. كمثال فقهي، حينما يأمر الشارع وليّ الصبيّ بأن يأمره بالصلاة، قد يُفهم من ذلك أمرٌ غير مباشر للصبيّ بالصلاة ولو علي نحو الاستحباب. دلالات النهي

كما هو الحال في الأمر، فإنّ النهي يتضمن مادة و صيغة :

مادة النهي وصيغة النهي :

تدل كلمة «النهي» علي الزجر بمعناه الاسمي، بينما تدل الصيغة مثل «لا تكذب» علي النسبة الزجرية، وهو ما يُعبّر عنه بمعنيّ حرفيّ.

مفاد النهي: طلب الترك يا طلب الكفّ؟



هناك جدل بين العلماء حول ما إذا كان النهي يشير إلى طلب الكفّ عن الفعل (طلب فعليّ)، أم إلى طلب الترك (أمر عدي). ومن الأدلة على طلب الكفّ هو أنّ الترك يُعتبر استمراراً لعدم سابق، لا قدرة فيه على الفعل. في المقابل، يمكن القول إنّ الترك ممكن على نحوٍ استمراريّ، ممّا يجعله داخلًا في القدرة.

الصحيح في النهي :

النهي ليس طلباً للترك أو للكفّ بشكل مباشر، بل هو زجر عن الفعل بمدلول اسمي أو حرفي، مما يجعل متعلّق النهي هو الفعل نفسه وليس الترك.

دلالة النهي على التحريم :

بوضوح، تدل مادة النهي وصيغته على التحريم، ويؤيد ذلك التبادر العرفي والفهم العام الذي يستفاد من صيغة النهي.